

علاقة الضمير الغائب بمفسره بين التبعية في المنوال النحوي والتسلط في المنوال التداولي العرفاني

بقلم : نرجس باديس

بحث كلايبار G. Kleiber في كتابه «العوائد والضمائر»⁽¹⁾ الإشكاليات الإحالية التي تثيرها الضمائر في استعمالاتها المتنوعة. وقد أثار اهتمامنا التوجه الذي انتحاه في تفسير علاقة الضمير الغائب بالمفسر. إذ قدم طرحا معكوسا تحوّل فيه الضمير الغائب من تابع لمفسر لفظي يتحكّم في تحديد جنسه وعدده، إلى عنصر مستقل مسيطر قادر على انتقاء مرجعه واختياره دون وساطة المفسر.

ولم يكن هذا الطرح إلا وليد اتباع كلايبار المنوال التداولي العرفاني في التحليل، زاعما أنه منوال يمكن من اكتشاف خصائص إحالية في الضمير الغائب غابت عن النحاة لقصور المنوال النحوي المعتمد في التفسير.

(1) G. Kleiber : 1994 . «Anaphores et Prénoms» Champs Linguistiques. Duculot

ونحن نرمي من وراء مقالنا هذا إلى تقديم هذه الرؤية في تحليل الضمير الغائب محاولين إبراز الخلفيات المنهجية التي تحكمت في اختلاف المنوال التفسيري النحوي عن المنوال التفسيري التداولي العرفاني في معالجة الضمير الغائب وخصائصه الإحالية.

(1) تحليل المقاربات التقليدية للضمير الغائب

اعتبر الضمير الغائب لفترة متأخرة ضميرا عائدا يرتبط إحاليا بمفسر سابق أو لاحق⁽²⁾ تناولته المقاربات النحوية⁽³⁾ في إطار الجملة وتكفلت به المقاربات النصية⁽⁴⁾ إذا ما تعلق الضمير بمفسر يقع خارج حدود الجملة الواحدة. واشتركت جميع هذه الأنظمة الواصفة في الإقرار بتبعية الضمير الغائب لمفسر لفظي مباشر أو غير مباشر، صريح أو ضمني، يحدد جنسه وعدده ويحتاج إليه في تعيين المرجع المقصود. وقد كان الفقر الإحالي الذي تتميز به العوائد هو الداعي إلى ارتباطها ربطا ضروريا بلفظ ممتلئ إحاليا يخول لها الوقوع على مرجع معين مشترك، إن كانت العلاقة بينهما تحاولية coréferentielle، أو يساعد بطريقة غير مباشرة على تحديد المرجع المناسب إن كانت العلاقة بينهما غير تحاولية non-coréferentielle.

فصنفت الضمائر على هذا الأساس إلى :

(1) ضمائر معوضة Substituts : تمثلها ضمائر الغيبة، وتعوض اسما قد سبق ذكره «antécédent» تعود إليه. فكانت بذلك «عائدية أو تابعة» «anaphorique ou dépendant» (Bloomfield 1970 ص 233).

(2) إحالة قبلية : Anaphore ، إحالة بعدية : Cataphore

(3) J.C Milner : 1982 : «Ordre et raisons de langue» Seuil. Paris

Chomsky : 1987. «Concepts et conséquences de la théorie du gouvernement et du liage in la nouvelle syntaxe» Ed. du Seuil. Paris.

الاستراتيجادي : شرح الكافية ج 2 ص 4 - 5.

(4) انظر : Halliday, (M.A.K.) and (R.) Hasan (1976) : Cohesion in English

- محمد خطابي: (1991) : لسانيات النص: مدخل إلى انسجام الخطاب

(2) ضمائر اسمية nominaux : تمثلها ضمائر التكلم والخطاب : أنا وأنت، تتميز من ضمائر الغيبة بكونها «مستقلة لا تطلب تلفظا سابقا بالشكل الذي تعوضه»⁽⁵⁾ (1970 Bloomfield ص 238)، لأنها تعين المتلفظ بها والمخاطب بها. فتشبهت بالأسماء من حيث وقوعها المباشر على المرجع الذي تعينه دون حاجة إلى مفسر لفظي.

وهو تصنيف قد أبرزه النحاة العرب بالتمييز في المضمرات بين :

- الحاضر الذي يتعين بـ «المشاهدة» ويخصّ ضمائر التكلم والخطاب.
- الغائب الذي «تقدّم ذكره لفظا أو معنى أو حكما» (الاسترابادي شرح الكافية ج 2 ص 3). ويخصّ ضمائر الغيبة.

وهو تصنيف اعتمد مقياس الإحلال الفضائي localisation spatiale للمفسر وأنتج التمييز بين القرينة المقالية والقرينة المقامية. وتجلى هذا التصنيف عبر تقسيم الضمائر إلى عوائد Anaphores يفسرها السياق اللغوي، وإلى مشيرات مقامية Déictiques تفسرها عناصر مقامية⁽⁶⁾.

وقد استعادت المقاربات التداولية⁽⁷⁾ هذا التصنيف لتؤكد التمييز بين الوحدات اللغوية التي تتعين بعمل التلفظ فلا يحدّد مرجعها إلا إذا استحالت اللغة أقوالا منجزة في مقامات مخصوصة وهي المشيرات المقامية، وبين صنف آخر من الوحدات اللغوية مستقل نسبيا عن مقام التلفظ، يحيل على مرجع معروف معهود لا يشترط في تعيينه أن يتعلّق بآنية القول وإحداث التلفظ، لأنه لا يخرج عن حدود اللغة لحاجته إلى

(5) « Je et tu ... ce sont des substituts indépendants qui ne requièrent pas d'énoncé antécédent de la forme remplacée ».

(6) انظر ياكسون (1963) :

- Jakobson (Roman) : Essais de linguistique générale. E Points.

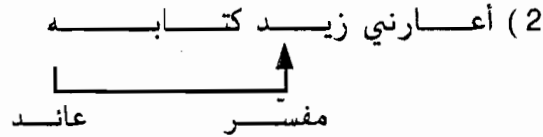
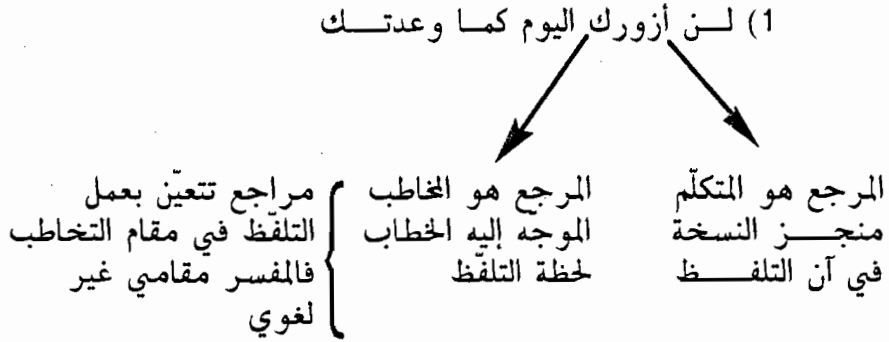
(7) انظر : أوروكيوني : (1980)

- C.K.Orecchioni : L'Enonciation de la subjectivité dans le langage. Armand Colin

- A. Reboul et Moeschler (1994) .Dictionnaire encyclopédique de pragmatique. Ed. du Seuil

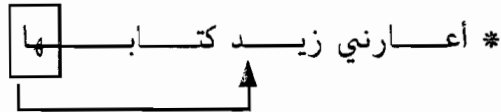
قرينة مقالية يشترط توفّرها في النصّ ترفع إبهامه وتلعب دور الوسيط بينه وبين المرجع الذي يقع عليه وهو صنف العوائد (8).

ويمكن أن نمثل على هذا التصنيف بمثالين نموذجيين، يمثل الأول المشير المقاميّ ويمثل الثاني العائد :



مفسر «هو» لفظ «زيد» وهو مفسر مقالي وفره السياق اللغوي.

وسواء أكانت المقاربات التي بحثت في الضمير الغائب نحوية أم نصية أم تداولية فإنها قد أقرت جميعا علاقة تلازمية بين العائد الضميري ومفسره تقوم أساسا على تبعية الضمير للمفسر واستحالة إفادته من دونه أو استقلاله عنه. ففي المثال (2) استعمل الضمير الغائب في صيغة المفرد المذكّر لأنّه ينوب عن اسم «زيد» ويتبعه في الجنس والعدد. فلو قلت :



وأنت تقصد بالضمير «ها» «زيدا» لعدّ لنا يستوجب التصحيح.

(8) ميّز النحاة العرب بين الصنفين باعتماد مقياس الحضور والغيبة؛ انظر مجلّة موارد عدد 6 (2001) : مقال لعزّ الدين مجدوب : مساهمة في دراسة المشيرات المقامية في القرآن.

فلفظ «زيد، أو المفسر اللفظي عموما يضطلع بدور المراقب اللغوي الذي يفرض قيودا على الضمير العائد فيتحكّم في جنسه وعدده.

(2) إشكاليات الطرح التقليدي

إنّ الاهتمام بالاستعمالات الفردية في المقامات المخصوصة في إطار تطوّر الاتجاهات التداولية العرفانية أبرز صنفا من الاستعمالات تخصّ الضمائر، رأى كلايبار أنّها تزعزع أسس هذا التصنيف وتكشف ضعف الحدود المعتمدة فيه وتؤكد عدم أهمية المفسر اللفظي في تحديد مرجع الضمير العائد : فاعتماد مقياس الإحلال الفضائي وربط الضمير بمفسر لفظي يؤدي إلى تداخل الأصناف في بعض الاستعمالات. فالمشيرات المقامية قد تعدّ باعتماد هذا المقياس عوائد في مثل :

Alors Paul s'est exclamé : « Je ne suis pas - أ (3)
une anaphore»
(Kleiber 1994 : P. 22).

ب - قال زيد : «أنا لست عاندا» .
فيعود ضمير المتكلم «أنا» إلى مفسر لفظي مذكور هو «زيد» .
كما أن العوائد قد تكون مشيرا مقاميا في مثل :

Attention ! Ne t'approche pas. IL est dangereux - أ (4)
(Prononcé par le père dans la situation ou le fils s'approche
trop près d'un chien)

ب - انتبه ! لا تقترب . إنه خطير .
(قول يتلفظ به أب في مقام يرى فيه ابنه يقترب كثيرا
من كلب)

ج - (يا أبت . استأجره)
(قول تلفظت به بنت شعيب معينة موسى الحاضر في
المقام دون أن يسبق له ذكر) (الأزهري : شرح التصريح
ج 1 ص 114)

فلم يتعلّق ضمير الغائب «هو»، في هذا المثال بمفسّر لفظي بل هو يعيّن مرجعا حاضرا في مقام التلفظ، لم يرد في النص أي لفظ يدل عليه (9).

وقد اعتبر كلايبار (1994 ص 52 - 53) أن مثل هذه الاستعمالات تبرز عجز المقاربات الواصفة، النحوية والنصيّة والتداولية والعرفانية، عن تقديم منوال تحليلي موحد يفسّر جميع الاستعمالات. وذلك لأنّها مقاربات قد قصرت عن إدراك الخصائص الإحالية للضمير، لانغلاق كلّ واحدة منها على نفسها ومغالاتها في تهميش الأخرى. وقد اقترح (كلايبار 1994 ص 54 - 96) مقارنة توفيقية جمع فيها بين كل المقاربات سمّاها بـ «المقاربة الذاكرية» وهي مقارنة تداولية عرفانية بالأساس. غير أنّها تستعين بمبادئ نحو الجملة والنص إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك.

فتحليل الضمير الغائب باعتباره عنصرا تابعا لمفسّر لفظي قد نجم عن الإقرار بمجموعة من الخصائص في الضمير «هو» عدّها كلايبار سببا أساسيا في افتقار الحدود الموضوعية ومقاييس الميز للصرامة والحسم الضروريتين :

فالإقرار بتبعية الضمير للمفسّر يقتضي :

1 - اعتبار الضمير الغائب علامة فارغة إحاليا تفتقر إلى مضمون وصفي شرط - صدقي vericanditionnel يخوّل له الوقوع على المرجع المقصود وقوعا مباشرا وهو ما يقتضي تعلّقه باسم ممتلئ إحاليا يكون وسيطا بينه وبين المرجع الذي يقع عليه (كلايبار 1994 ص 21). وقد عبّر النحو العربي عن هذه السمة بتصنيف الضمير الغائب ضمن المبهمات

(9) هو طرح يناقش، خصصنا له فصلا في بحثنا الذي نحن بصدد إنجازه، المشيرات المقامية..

التي تقع على كل شيء ويلزمها التفسير لتتخصّص. غير أنّ النحاة لم يشترطوا في المفسّر أن يكون اسما صريحا قد سبق ذكره⁽¹⁰⁾.

2 - اعتبار الضمير الغائب معينا من درجة ثانية. فلا يعيّن إلا ما يستطيع مفسّره تعيينه. فهو شكل ناقص خصائصه محدودة تنحصر في الدلالة على جنس الاسم الذي يفسّره وعدده. كما أنّه غير قادر على أن يكتن من مبدأ تحديد إحالتيّ (كلايبار 1994 ص 47).

3 - اعتبار الضمير الغائب «هو» مجرد ممثل للمفسّر ونائب عنه، دوره الأوّل والأخير أن يحقق الاقتصاد والاختصار ويغني عن التكرار (كلايبار ص 47). ويرى كلايبار أنّ عيب أطروحة الضمير المعوّض أنّها تعتبر «هو» أداة إحالة غير أصلية. فلا يمكن أن تضيف شيئا إلى ما يقدمه المفسّر (كلايبار 1994 ص 48).

وهو أمر لا نسلّم به إذ أكّد النحاة العرب أن دور الضمائر لا ينحصر في مجرد الاقتصاد والاختصار. بل هي تميّز بخصوصيات إحالية استلزمت عدم جواز تعويضها بالاسم المضمّر فيها. يقول سيبويه (ج 1 ص 62) : «لو قلت ما زيد منطلقا زيد لم يكن حد الكلام وكان ههنا ضعيفا ولم يكن كقولك : ما زيد منطلقا هو لأنك قد استغنيت عن إظهاره وإتّما ينبغي لك أن تضمّر».

فاستعمال الضمائر عوض الأسماء الظاهرة ليس اختيارا. بل هو، في بعض السياقات، أمر ملزم لا يمكن للكلام أن يستقيم دونه. ذلك أنّ الدور الأوّل للضمائر ليس الاختصار بل هو رفع الالتباس. يقول الاسترابادي (شرح الكافية ج 2 ص 4) : «اعلم أنّ المقصود من وضع المضمّرات رفع الالتباس فإنّ أنا وأنت لا يصلحان إلا لمعيّنين وكذا ضمير الغائب نصّ في أنّ المراد هو المذكور بعينه في نحو جاءني زيد وإياه ضربت. وفي المتصل يحصل مع رفع الالتباس الاختصار وليس كذا الأسماء الظاهرة».

(10) انظر سيبويه الكتاب ج 2 ص 78 والاسترابادي شرح الكافية ج 2 ص 3 - 4 وهي مسألة سنفضّل القول فيها أثناء تحليل الأمثلة.

فإنه لوسمي المتكلم والمخاطب بعينهما فربما التبس ولو كرر لفظ المذكور مكان ضمير الغائب فربما توهم أنه غير الأول».

(3) طرح كلايبار

1.3 - دحض مبدأ تبعية الضمير

حاول كلايبار (1994 ص 68) أن يدحض مبدأ تبعية الضمير الغائب لمفسر لفظي من جهتين : الأولى تتمثل في «تصحيح طريقة إعطاء الضمير الغائب للمرجع المناسب حسب المقاربة النحوية والنصية بإبراز أن المخاطب لا يبحث عن المفسر في الجملة أو في النص بل يعود أساسا إلى صورة ذهنية قد استقرت في الذاكرة المباشرة *Mémoire immédiate*. فيستوي في ذلك المفسر المقالي والمفسر المقامي إذ يصير المقام والمقال وسيلتين ثانويتين لإدراك المفسر إدراكا ذهنيا. فيتوحد بذلك تحليل ضمير الغائب في الاستعمالات المقالية والمقامية.

أما الجهة الثانية والتي سنوليها اهتمامنا في هذا المقال فتمثل في نقض مبدأ مطابقة الضمير للمفسر من حيث الجنس والعدد إثباتا لاستقلالته عن المفسر اللفظي.

وقد اعتمد كلايبار في هذه الأطروحة على مجموعة من الأمثلة خالف فيها الضمير الغائب للمفسر من حيث الجنس أو العدد (كلايبار 1994 : ص 68) : مثل :

(5) أ - Le ministre de l'Education Nationale est en vacances

(11) Elle séjournera deux semaines au bord de la mer.

ب - وزير التعليم الوطني في عطلة. إنها ستقضي أسبوعين على الشاطئ.

(11) ظاهرة قليلة جدا في اللغة العربية.

ج - (لقد لاحظ الصحفيون غياب العضو الخامس. فقد كانت تقضي أسبوعين على الشاطئ)

فالضمير «elle» في المثال (5) أ حسب كلايبار يبين أكثر من المفسر. فيقدم معلومات لم يدلّ عليها المركب الاسمي «le ministre de l'éducation» إذ دلّ على أن المرجع المقصود امرأة وليس رجلاً.

وهي رؤية تناقش. إذ أنّ جنس المرجع لا يُكتشف باستعمال المتكلم ضميراً مؤنثاً «elle» عوض ضميراً مذكراً. بل إنّ المخاطب يدرك ذلك من المركب الاسمي Le ministre de l'éducation. فاستعمال الاسم معرفاً تعريفاً عهدياً ومضمناً دلالة مقامية تتمثل في كونه الوزير الحالي : Le ministre actuel يدلّ على أن المتكلم قد ساق كلامه على اعتبار مبدأ تخاطبي يتمثل في مشاركة المخاطب المتكلم في معرفة المرجع المقصود بالمركب الاسمي معرفة قبلية عهدية. لذا فإنّ التلفظ بالمركب الاسمي يستدعي صورة ذهنية يدرك معها الجنس. وهو ما يجعل المخاطب يفهم المقصود بالضمير المؤنث دون بذل جهد إضافي.

* بعض استعمالات ضمير الغائب الاستغراقية Génériques :

مثل : (كلايبار 1994 ص 38)

(6) أ - J'ai adopté un chat parce qu'ils sont affectueux

ب - احتضنت قطاً لأنها ودودة.

ج - (بلى من أسلم وجهه لله وهو محسنّ فله أجره عند ربه

ولا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون) (البقرة آية 112).

والمثال (6) ج ساقه سيبويه (الكتاب ج 1 ص 65 - 66) ضمن

إشارته إلى إمكانية اختلاف عدد الضمير عن عدد المفسر. واعتبره ضرباً

من الحمل على المعنى أجازة «لقلة التباسه على المخاطب». كما تحدث

الاسترابادي (شرح الكافية ج 2 ص 6) عن إمكانية غياب المفسر بلفظه

فيستدل عليه بواسطة الاستلزام القريب أو البعيد. والنحاة بهذا التفسير

يقرّون أصلاً من أصول الإضمار يتمثل في أنّ كلّ ضمير غائب يلزمه مفسّر «تقدّم ذكره لفظاً أو معنى أو حكماً» (شرح الكافية : الاسترابادي ج 2 ص 3).

وهذا دليل على أنّ المقاربة النحوية لاتلهج باللفظ كما حاول أن يوهمنا كلاييار بنقده بل هي تعتمد أساساً المعنى.

* استعمالات ضمير الغائب النصية غير المباشرة :

J'ai voulu chercher Pierre, tu sais, ils n'habitent plus à x. (7) أ

ب - أردت أن أبحث عن زيد. أتدري إنهم لم يعودوا يقيمون في كذا.

ج - (لم ألتق بزيد يوم الجمعة. فقد قرروا الإضراب عن الدروس).

فالمثالان (6) أ و (7) أ حسب كلاييار يمثلان علاقة لاتحاولية بين الضمير والمفسّر تدلّ على أنّنا لا يمكن أن نعولّ إلا على الضمير في تحديد مرجعه.

ونحن نرى في قول كلاييار الكثير من المبالغة لأننا مع هذه الأمثلة لا نعولّ على الضمير فقط لتحديد المرجع بل إنّنا نستعين بعناصر سياقية. ففي المثال (6) ب ورغم علاقة اللاتحاول فإننا نستعين أساساً بالمفسّر «قطّ» لنستدلّ على أنّ المقصود هو جنس القطط عامة. وفي المثال (7) ب نستعين بالمفسّر «زيد» وخاصة بالدلالة المعجمية لفعل «يقيم» التي تستدعي مفهوم العائلة ومفهوم المشاركة. ويمكن أن نستدلّ على ذلك بما يطرأ على دلالة المثال من غموض إن عوضنا في المثال (7) أ التركيب «habiter à x» ب «visiter Marie» فنقول : J'ai voulu chercher Pierre. Tu sais ils ne visitent plus Marie

أما المضمّر في الغائب الجمع في المثال (7) ج وهو «الطلبة» فإنّه يدرك بفضل المركّب «الإضراب عن الدروس» وبفضل ما يقتضيه استعمال

اسم العلم من معرفة المخاطب المسمّى به معرفة قبلية. فلم يشترط النحاة في سابق الذكر التصريح بالاسم المفسّر. بل أبرزوا جواز اتّساعه ليشمل كلّ العناصر السياقية التي تدلّ عليه بالاختصاص أو بالاستلزام. يقول الاسترابادي (شرح الكافية ج 2 ص 5) : «... سياق الكلام المستلزم للمفسّر استلزاما قريبا ... أو بعيدا كقوله تعالى (حتى توارت بالحجاب) إذ العشيّ يدلّ على توارى الشمس وكقوله تعالى (إنّا أنزلناه في ليلة القدر) إذ النزول في ليلة القدر التي هي في شهر رمضان دليل على أنّ المنزّل هو القرآن وكذا قوله تعالى (ما ترك على ظهرها من دابة) فإنّ ذكر الدابة مع ذكر على ظهرها دال على أنّ المراد ظهر الأرض».

وقد رأى كلايبار أنّ مثل هذه الاستعمالات تستلزم إعادة البحث في السمات الإحالية للضمير الغائب بالاستعاضة عن السمات التي أقرتها المقاربات التقليدية بسمات أخرى تتمثل في أنّ :

- 1 - الضمير هو عبارة إحالية مستقلة غير تابعة
- 2 - الضمير هو معيّن أوّلي désignateur primitif يمتلك مبادئ ذاتية في الحساب تحدّد المرجع المناسب
- 3 - للضمير الغائب «هو» مضمونا دلاليا خاصا به، كافيا لتأدية دوره الإحالي. وهو مضمون يتركّب من مكوّنين :
- السمات المعجمية أو الوصفية الداخليّة
- والإشارات الإحالية إلى كيفية تحديد المحال إليه (كلايبار ص 68).

وقد رأى كلايبار أنّ أهمّ ما يدعم هذه الأطروحة هو إثبات المعنى الوصفي الذي تحقّقه علامتا الجنس والعدد في الضمير. ولم يكن ليقدّر على ذلك إلا إذا ما بيّن أنّهما من المعاني المميزة للضمير دون المفسّر تخوّل له الوقوع المباشر على المرجع المقصود وتعيّنه دون واسطة. فعلامتا الجنس والعدد في الضمير ليستا علامتيّ جنس المفسّر اللفظي وعدده بل هما علامتا جنس المرجع الذي يحيل عليه «هو» وعدده. وكانّ كلايبار ينكر أنّ تكون العلامة النحوية علامة مرجعية.

2.3 - عوائق هذا الطرح :

بين كلايبار (1994 ص 69) أنّ على هذه الأطروحة أن تكون قادرة على تجاوز بعض الصعوبات : أولها أن تتمكّن من تفسير وجه الخطأ في مثل هذا المثال :

أ - La bicyclette est tombée. Il s'est brisé

ب - سقطت الدراجة. فتكسّر

دون الاستعانة بالرقابة اللغوية التي يسألها المفسّر على الضمير من حيث الجنس والعدد. فرغم أنه يجوز أن يعيّن المرجع باسم bicyclette أو باسم vélo، فإنّ استعمال لفظة منهما تحتم استعمال ضمير مناسب من حيث الجنس.

وهو أمر لا نسلم به إذ أنّ النحاة لم يروا في اختلاف جنس الضمير عن جنس المفسّر خطأ. فجاز أن نقول : «جاءني كتابه. فقرأتها، أي ،الصحيفة» لدلالة الاسمين على شيء واحد. ولقد رأوا في هذه الظاهرة وجهها من وجوه الحمل على المعنى.

أمّا الصعوبة الثانية فتتجلى في تفسير الاستعمالات المقامية للضمير الغائب مع مثل :

(Jean essaie de mettre une table dans le coffre de sa voiture,
Mari dit) :

أ (9) - Tu n'arrivera jamais à la/* le faire entrer dans la
voiture.

(يحاول زيد أن يضع طاولة في الصندوق الخلفي لسيارته فتقول
زينب) :

ب - لن تتمكّن من إدخالها / * ه في السيارة

فالمرجع قد يدلّ عليه لفظ «La table» كما يدلّ عليه
لفظ «le meuble». فلم لا يمكن استعمال عائد مذكّر
عوض استعمال عائد مؤنث ؟

3.3 دلالة الجنس والعدد في الضمير الغائب على المضمون الوصفي :

يرى كلايبار (1994 ص 69) أنّ الإقرار باستقلالية الضمير الغائب عن المفسّر يمنح علامتي الجنس والعدد القدرة مسبقا على انتقاء المرجع المناسب من بين المراجع الممكنة. غير أنّ هذا الطرح لا يخلو من إشكاليات عويصة تتمثل أساسا في صعوبة تحديد الأسس التي يقوم عليها هذا الانتقاء.

فما هو القيد الإحالي المتعلق مثلا بالضمير المذكّر المفرد ؟

1.3.3 - مشكل العدد :

اعتبر كلايبار العدد في الضمير الغائب علامة دلالية محتجّا لذلك بالتذكير بأنّ المقابلة النحوية : مفرد / جمع تطابق التمييز المفهومي بين فردية إحالية *singularité référentielle* وجماعية إحالية *pluralité référentielle*. فالعدد في الضمير يقدم معلومة عن المرجع ومن هنا كان حضوره في الضمير مكونا لسمة وصفية تحدّد من اتّساع الضمير.

فالضمير المفرد ينتقي ذاتا مفردة والضمير الجمع ينتقي جمعا (كلايبار ص 70).

ويرى كلايبار اعتمادا على ذلك أنّ امتناع مخالفة الضمير للمفسّر في العدد مع مثل :

(10) أ - Paul possède une tortue. Elle dort dans son lit

ب - لزيد سلحفاة. إنّها تنام في فراشه.

(11) Paul possède des tortues. Elle dort dans son lit

ب - لزيد سلاحف. إنّها تنام في فراشه⁽¹²⁾.

ج - (* لزيد سلحفاتان. إنّها تنام في فراشه).

(12) تعريب المثال لا يبرز الظاهرة اللغوية التي قصدتها كلايبار. في حين أنّها تتجلى مع المثني.

لا يتأتى من المراقبة اللغوية التي يمارسها المفسر على الضمير بل من غياب مرجع ظاهر وجاهز يرضي شرط الكمية «la condition quantitative» الذي يستوجبه الضمير.

أما الأمثلة الصحيحة مثل (10) فهي سليمة التركيب لأن الضمير الذي تتضمنه قد وجد في كل واحد منها مرجعا ينطبق عليه قد دخل الذاكرة الخطائية discursive بواسطة النص.

2.3.3 - مشكل الجنس :

لاحظ كلايبار (1994 ص 72) أن الجنس يطرح إشكالا مقارنة بالعدد. ذلك أن الجنس مع الضمير في اللغة الفرنسية خلافا للعدد لا يبدو علامة دلالية. إذ أنه يستعمل في الإحالة على العاقل وعلى غير العاقل⁽¹³⁾. فتكون مقولة الجنس دالة مع العاقل في المثال (5) أ. وغير دالة مع المرجع غير العاقل. إذ أن جنس الضمير يتحدد حسب شكل الاسم الذي يسمي المرجع كما يشهد على ذلك مثال (8) أ ومثال (9) أ.

فلئن كان مثال (5) يخضع لمراقبة تداولية أي إلى ضرب من التوافق المفهومي فإنّ المثالين (8) و(9) حجة للمراقبة اللغوية أي للتثبت بمفسر صريح أو ضمني يعطي جنسه للضمير.

ويقرّ كلايبار بأنّ هذا الحلّ الأخير صالح أيضا لتفسير المثال (5) أ بأن نفترض اسما صالحا للرجل والمرأة معا يناسب جنس الضمير.

غير أن هذا التفسير يتعارض والتوجه الذي اختاره والذي تأسس على اعتبار استقلالية الضمير وسيطرته على المفسر. ورغم أن كلايبار يقرّ بأنّه لا مجال لإنكار ارتباط الضمير بالأسماء التي تسمّى المرجع المناسب

(13) أشار بأنها قضية لا تطرح مع اللغة الانكليزية لتمييزها بين العاقل وغير العاقل بعاندين مختلفين هما «It» لغير العاقل و «He» للعاقل.

19 نلاحظ أنه استدلال لا يخلو من مغالطة. فما نتظر منه أن يستدلّ عليه ويثبته يتخذه مسلّمة يبني عليها استدلاله.

فإنه يرى أن عليه أن يجد مخرجاً من هذا المأزق حتى يدعم التوجه الذي سار فيه. فيقول (1994 ص 73) : «يوجد مخرج ممكن ومباشر يتمثل في أن نسلّم بأن علامة الجنس في الضمير حتى وإن كانت لا تمثل علامة دالة على الجنس المفهومي فإنها تكون رغم ذلك ضرباً من العلامة الدالة أي من الإشارة إلى المراجع الممكنة التي تصلح أن يحيل عليها الضمير» (14).

فكلّ ضمير مذكّر في هذا الإطار ينتقي مسبقاً مجموعة واسعة من المراجع الممكنة تشترك في السمة الداخلية للأسماء التي تسمّى بها وهي كونها من الجنس المذكّر. ثم تحتاج إلى محدّد عرفاني يجعل هذا الوضع منسجماً مع المفهوم الذكوري للضمير وليس النصّي. فلا يكفي أن نحدّد من اتّسع الأسماء بتمييز المذكّر من المؤنث حسب ما يدلّ عليه جنس الضمير بل يجب أن نعترف بضرورة إدراك الاسم المخصوص الذي يسمّى المرجع المناسب. فالناظر في المثال (9) أ يلاحظ أنّ المرحلة الأولى من الاستدلال تتمثّل في إقصاء جنس المؤنث في الضمير لكلّ المراجع التي تسمّى بأسماء مذكّرة. غير أنّه يبقى أن نستدل على سبب إدراك المرجع باعتباره «طاولة» «table» وليس باعتباره «أثاث» «meuble» ؟

وهذا الطرح ينتهي بنا حسب كلايبار (1994 ص 73) إلى الإقرار بأنّه لا بدّ أن ندرك شكلاً مخصوصاً للاسم. وهذا يعني أنّ للشكل اللغوي للاسم مكانة هامّة جداً في تمثيل الشيء ذهنياً. فالشكل اللغوي للشيء جزء من التمثيل الذهني له.

وقد رأى كلايبار أنّه بهذا الافتراض تحلّ مشكلة «المفسّر الغائب» مع المسمّى رجل/امرأة إذ تظهر باعتبارها تنوعاً وفيّاً للرؤية الذاكرية غير المعوّضة version mémorielle non substitutive.

(14) Une voie de sortie directe est possible, c'est de postuler que la marque du genre du pronom, même s'il ne s'agit pas d'une marque indiquant le genre conceptuel, constitue néanmoins une sorte de marque sémantique, c'est -à-dire d'indicateur sur le type de référents potentiels pouvant être saisi par le pronom ..

فمهما كانت الواجهة التي ننتصر لها فإنه يجب أن نعدل عن تحصيل اسم مخصوص لكل استعمال للضمير الغائب «هو». ويستدلّ كلايبار على ذلك بأمثلة يحيل فيها الضمير على مراجع استدلالية مثل :

(12) أ - Si quelqu'un avait vu le voleur, il aurait averti la police.

ب - لو رأى أحد السارق لأعلم الشرطة.

(13) أ - Personne ne peut tout connaître, à moins qu'il ne soit Dieu.

ب - لا أحد يستطيع أن يعرف كل شيء إلا إذا كان إلهًا.

(14) أ - Ils ne m'ont rien fait à l'hôpital

ب - لم يفعلوا لي شيئا في المستشفى.

ج - (لم يفيدوني بشيء في مكتب الإرشادات)

فمع هذه الأمثلة فإن أطروحة الاسم الوسيط قليلة الإفادة. إذ يصعب فعلا أن تتصور معها الاسم المخصوص الذي يجب أن تتمكّن منه ⁽¹⁵⁾.

غير أن هذه الرؤية لا تحلّ مشكلة ارتباط الضمير الغائب باسم إذا ما كان المرجع غير عاقل.

3.3.3 - ذوات مصنّفة / ذوات غير مصنّفة : ⁽¹⁶⁾

أقرّ كلايبار أنّ معرفة الاسم ضرورية مع المرجع غير العاقل وغير ضرورية مع المرجع العاقل.

(15) نحن تتمكّن من اسم مخصوص يوقره الإسناد غير أننا لا تتمكّن من صورة ذهنية لمرجع معين. فالضمير في المثال (12) ب يتعلّق بـ «من رأى السارق». وفي المثال (13) ب «من يعرف كل شيء». أمّا في المثال (14) ب فإنّ عبارة «المستشفى» هي التي تستلزم استحضار الإطار الطبّي الذي يحيل عليه الضمير.

(16) Entités classifiées / entités non-classifiées

وهو أمر لم يقل به النحاة العرب بل إنهم قد أكدوا جميعاً أنّ الضمير الغائب في جميع استعمالاته يتعلّق بمفسّر قد سبق ذكره أو دلّ عليه السياق بالاختصاص أو بالاستلزام. فمعرفة الاسم المضمّر في الضمير أمر ضروري لا يمكن أن يستغنى عنه. ولم يميّزوا في ذلك العاقل من غير العاقل. فالضمير الغائب لا يقع على مرجعه دون وساطة المفسّر. يقول الاسترابادي (شرح الكافية ج 2 ص 5) «وإنّما يقتضي ضمير الغائب تقدّم المفسّر عليه لأنّه وضعه الواضع معرفة لا بنفسه بل بسبب ما يعود عليه». فحتى في الاستعمالات التي يقصد بها الإبهام فلا يرد فيها ما يمكن أن نستدلّ به على المفسّر، فإنّ الضمير الغائب بالنسبة إليهم قد تعلّق بمفسّر ذهني. يقول ابن الحاجب (الاسترابادي شرح الكافية ج 2 ص 6) : «... فتعلّقت المفسّر في ذهنك ولم تصرّح به للإبهام على المخاطب وأعدت الضمير إلى ذلك المتعلّق فكأنّه راجع إلى المذكور قبله فذلك المتعلّق في حكم المفسّر المتقدّم». ذلك أنّ مقولة التعريف عند النحاة تنحصر في دلالة التعيين. ولا يمكن للتعيين أن يتحقّق دون اسم. والضمير الغائب قد وضع ليضمّر فيه اسم قد استغني عن إظهاره فلو خالف أصل وضعه ودلّ على المرجع دون أن يعود على ما أضمّر فيه لم يعد ضميراً بل استحال اسماً ظاهراً.

ولا شكّ أنّ هذا ما حدا بالنحاة المحدثين إلى تشبيهه «أنا» و«أنت» بالاسم فاعتبروهما ضمائر اسمية وإلى التأكيد على دور التعويض الذي وضعت من أجله ضمائر الغيبة فاعتبروها ضمائر معوّضة⁽¹⁷⁾.

غير أنّ كلايبان لا يقرّ بفائدة هذا التصنيف لما يقتضيه من التسليم بوجوب تعلّق الضمير الغائب بالمفسّر اللفظي. فانتهدت به معالجته للإشكاليات التي أثارها طرحه إلى التأكيد على أنّ معرفة الاسم ضرورية مع المرجع غير العاقل وغير ضرورية مع المرجع العاقل. غير أنّ المعطيات الموصولة بجنس الضمير لا تتعلّق مباشرة بجنس الاسم الذي يدلّ

(17) انظر الصفحة الرابعة من هذا المقال.

على المرجع بل هي رهينة التمييز الإحالي المرتبط بالمقابلة الدلالية : ذوات مصنفة/ذوات غير مصنفة.

فسمة «هو» الدلالية في هذا المستوى تتمثل في الإحالة على ذوات مصنفة ومسمّاة. فالضمير خاصة دلالية تعود إلى الجنس تتمثل في تعلّقه بمرجع مصنّف يحمل اسما. فالمقابلة الإحالية المفيدة في الجنس لا تتجلى في التمييز بين المراجع ذات الأسماء المذكّرة والمراجع ذات الأسماء المؤنثة. بل تبرز على مستوى تصنيف الأشياء وترتيبها.

فالضمير «هو»، بغضّ النظر عن علامة التأنيث أو التذكير، ولأنّه يشير إلى الجنس، قد وضع ليحيل على الأشياء المصنّفة التي تعرف بانتمائها إلى هذه المقولة أو تلك. ومن هنا كان الضمير «هو» يقابل اسم الإشارة هذا «çelà» الذي نعني به الأشياء غير المسمّاة أو التي تدرك باعتبارها كذلك. فالمقابلة هو/هذا تبرز أنّ أول تمييز إحالي جليّ عرفانيًا يتمثل في تقسيم الذوات إلى ذوات مصنّفة وذوات غير مصنّفة أي إلى ما هو مجرد «شيء»، وما هو أكثر من «شيء» باعتبار انتمائه إلى صنف ما أو إلى مقولة ما.

ومن السمات الدلالية للضمير «هو» أن يحيل على مرجع مصنّف مسمّى. وهذا ما يفسّر لماذا كان من الضروري أن نستعيد اسما مع المراجع غير العاقلة خلافا للحال مع المراجع العاقلة. فالعاقل مصنّف باعتباره عاقلا. أمّا مع غير العاقل فإنّ الذوات غير مصنّفة بسبب كونها مراجع غير عاقلة. فإن وقع «هو» على مرجع غير عاقل فإنّه يستوجب معرفة الصنف الذي إليه ينتمي. وهي معرفة تتحقّق باسم الصنف المقصود.

وهكذا نفهم لماذا يجوز تنوّع الجنس مع العاقل (مثال (5) أ) ولا يجوز مع غير العاقل (مثال (9) أ). وتبدو نجاعة هذه المقاربة حسب كلايبار (1994 ص 78 - 79) في قدرتها على تفسير إشكال قد عجزت عن تفسيره التحاليل التي تفرض التطابق اللغوي بين المفسّر

والضمير. إذ تنسى أن تفسّر لماذا يأخذ الضمير جنس الاسم المفسّر له إذا
اعتبرت الوظيفة موضوعاً حتى وإن كان جنس الشخص الذي يقوم بهذه
الوظيفة مخالفاً لجنس الاسم الدالّ عليه؟ في مثل :

(15) أ - Le nouveau ministre (= une femme) a pris des
mesures impopulaires. Il a décidé d'augmenter les
impôts indirects

ب - اتّخذ الوزير الجديد (= امرأة) إجراءات غير شعبية.
فقد قرّر أن يزيد في الأداءات غير القارة.

ج - لم يوافق العضو الخامس (= امرأة) على قرارات المجلس.
فقد كان يعارض فكرة الحرب)

فالجواب أنّه إن كان جنس الضمير مذكراً والمرجع مؤنثاً فإنّ سبب
تحديد الجنس ليست خاصيّة العاقل في المرجع بل هو كونه «ministre».
فنخرج بذلك من مجال الذوات العاقلة المصنّفة إلى مجال الذوات غير
المصنّفة لأنّ اسم «ministre» بشكل ما يتعلّق بـ«شيء» فيلحق بغير
العاقل. وهذا ما يستوجب استعادة اسم يكون هو المسؤول المباشر عن
جنس الضمير.

فالقاعدة الأساسية (كلايبار 1994 ص 79) التي تفسّر الانتقال
الإحالي للضمير الغائب «هو» تتمثّل في أنّ المرجع غير العاقل لا يدلّ
عليه «هو» إلّا إذا كان مصنّفاً في مقولة تسمويّة catégorie
dénominative وليست المراقبة اللغوية إلّا من مستلزمات هذا المقتضى.
وقد رأى كلايبار أنّه بذلك قد نجح في إثبات استقلالية الضمير الغائب عن
المفسّر اللفظي والاستدلال على أنّ للعائد مضموناً دلاليّاً وخصائص إحاليّة
تحوّل له أن يكون عنصراً حرّاً قادراً على انتقاء المرجع المناسب دون
وسيط لغويّ.

أمّا الصعوبة الثانية التي يثيرها المثال (9) ب والتي تتمثّل في عدم
إمكانية استبدال «طاولة» بـ«أثاث» واستعمال الضمير المذكّر عوض المؤنث،

وهي ظاهرة قد تثبت سيطرة المفسر اللفظي وإن كان غائبا لم يذكر في النص. فقد عاجلها كلايبار (1994 ص 79) باعتماد المقاربة العرفانية في تعريف الذوات وتصنيفها. فرغم أن «الطاولة»، «أثاث»، فإن الاسم «أثاث» لا يكون مفيدا. ذلك أن الاسم المفيد كما حدده Tasmowski de Ryck و S. P. Verluyter (1985) و Cornish (1986) و Bosch (1987) يوافق في السياق المعياري النموذجي Contexte standard مصطلح المستوى القاعدي niveau basique لدلالة الطراز (E. Rosch et alii) (1976) (18).

فاستعادة اسم «طاولة» مع المثال (9) ب لا يبرره إلا كونه يمثل المصطلح الذي به تتعرف بطريقة طبيعية على الذات المقصودة.

«فالطاولة» مصنفة باعتبارها «طاولة» وتصنيفها في مقولة أعلى Subordonnée مثل «أثاث» أو في مقولة تابعة Catégorie Supérieure مثل «طاولة تطوى» Table pliante يستوجب شروطا مخصوصة.

وهكذا رأى كلايبار أنه تمكن من إثبات استقلالية الضمير عن المفسر اللفظي بتقديم منوال تفسيري قادر على تحليل موحد لجميع استعمالات الضمير الغائب وتجاوز صعوبات قد أهملت ولم يلتفت إليها.

حاول كلايبار أن يضع قواعد جديدة تؤسس لرؤية مخالفة للرؤية التقليدية اعتمادا على مجموعة قليلة من الأمثلة رأى أنها تكشف عجز المقاربات التقليدية وخاصة النحوية منها والنصية عن تجاوز بعض الصعوبات التحليلية كما رأى أنها تمكنه من وضع أسس لمنوال تفسيري

(18) L.Tasmowski-de Ryck & S. P. Verluyten (1985): "Contol Mechanism of Anaphora" dans Journal of Semantics 4. pp. 341-370.

F.Cornish: 1986 : Anaphoric Relations in English and French, Croom Helm. London.

P. Bocsh: 1987: Representation and Accessebility of Discourse Referents, Lilog- Report 24, Stuttgart.

E. Rosch et alii, 1976 : Basic Objects in Natural Categories, dans Cognitive Psychology, 8 pp. 382-439.

جديد. وهو أمر دعانا إلى التساؤل عن مدى مشروعية دحض منوال تفسيري متناسق بسبب عدم قدرته على تفسير بعض الأمثلة القليلة⁽¹⁹⁾.

ولا نخال هذا المنهج في النقد إلا من قبيل ما سمّاه لاكاتوس LaKatos (1994 ص 19 - 20) بـ «الدحض الدغمائي» Falsification Dogmatique الذي يقابل «الدحض المنهجي» Falsification Methodologique.

فقد أكد لاكاتوس أنه لا يمكن أن نرفض نظرية ما لأن مبادئها لا تتناسب مع بعض الأقوال الفردية. ونحن نجد كلايبار في كتابه يقدم منوالا تفسيريا يحاول أن يستعيض به عن المناويل التقليدية بإبراز عجزها وعدم قدرتها على تقديم تحليل موحد لجميع الاستعمالات.

هذا بالإضافة إلى أن أغلب القضايا التي أثارها كلايبار، والتي سعى إلى أن تكون حجة للمنوال العرفاني تدعم قدرته التفسيرية وتكشف عجز المنوال النحوي، قد اعتنى بها النحاة العرب ووجدوا لها تفسيرات اعتمادا على مفهوم الذكر والعهد والذهني والمقامي، أو اعتمادا على مفاهيم منهجية من صنف الحمل على المعنى والاقتضاء والاستلزام. فالناظر في كتب النحو القديمة يجد صعوبة في التمييز فيها بين ما هو نحوي

(19) إن حكم كلايبار على المقاربة النحوية والمقاربة النصية بالعجز مازال في حاجة إلى إثبات لأن نقد كلايبار للمقاربتين لم يخل من مغالطة إذ اعتمد المنهج الاختزالي المقصود فحصر النظرية النحوية في Milner وتعتمد الفصل بين المقاربة النحوية والمقاربة النصية متجاهلا الروابط الوثيقة التي تربط بين النظريتين باعتبار أن الثانية تبدأ من حيث وقفت الأولى فيعتبر مثلا (كلايبار 1994 ص 22) أن المقاربة النصية تعجز أمام حالات حذف العائد مع مثل :

Je ne connaissais pas Paris. Alors j'ai visité —

لم أكن أعرف باريس. فزرتُ.

(أيا موت زر).

متجاهلا نظرية الأدوار المحورية التي تعتمد عليها نظرية الربط في تحديد المواضع وتفسير العائد مع هذه الحالات المستعصية (انظر: جاكندوف (1983) و Pollock (1997).

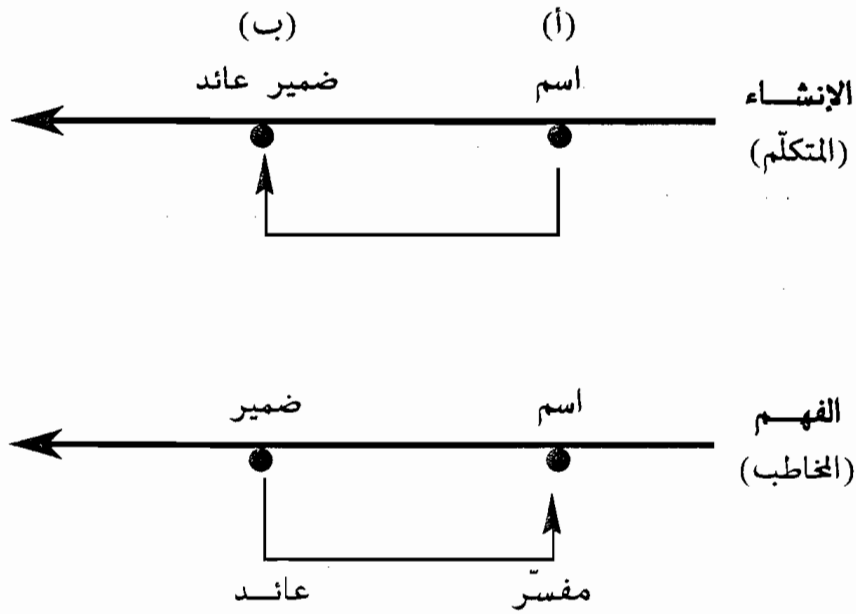
وما هو عرفاني. إذ النحو منذ ما نشأ نشأ «ذهنيا» عقليا. ومهما بالغت المقاربات النحوية في نزعتها إلى التجريد فإنّ العرفانيات تبقى مقتضى من مقتضياتها لا يقوم النحو إلا به.

والتأمل في طرح كلايبار الذي أقامه على رؤية معكوسة تعتبر الأسس النحوية مقتضى من مقتضيات المبادئ العرفانية وليس العكس، يلاحظ أنّ تعويض مبدأ تبعية الضمير للمفسّر بمبدأ استقلالية الضمير وتسلّطه عليه بما أثبتته له من حرية في انتقاء المرجع المناسب لا يعدو أن يكون وصفا لظاهرة واحدة من زاويتي نظر مختلفتين.

فالمقاربة التقليدية تصف طريقة المتكلم في استعمال الضمير في عمل الإنشاء والتكوين الدلالي. في حين أنّ كلايبار ومن يدعمه من التداوليين والعرفانيين يصفون طريقة المخاطب في تفسير الضمير في إطار عملية التأويل الدلالي.

فإبراز تبعية الضمير الغائب لمفسّر سابق الذكر antécédent إنّما يكشف الخطة العملية التي يتوسّل بها المتكلم في الإنشاء. فيستعمل اسما مذكرا أو مؤنثا، مفردا أو جمعا ثم يأتي بضمير يناسبه ويتبعه في الجنس والعدد حتى يساعد المخاطب على فهم دور الاستبدال والعائدية التي يضطلع بها الضمير الغائب⁽²⁰⁾. أمّا اعتبار الضمير متسلّطا على المفسّر، مرتبطا بمرجع ذهني، فإنّه يكشف الخطة العملية التي يتوسّل بها المخاطب في الفهم. فعملية الإنشاء تقتضي مع الإضمار أن يسير الذهن حسب خطية التلفظ من «أ» إلى «ب» وعملية الفهم تقتضي عودا نقيضا من الضمير نحو المفسّر أو المرجع : أي من «ب» إلى «أ» :

(20) نحن نرى أنّه مهما كانت الأدوار التي أثبتها العرفانيون للضمير الغائب فإنّها لا تقلل أبدا من دور الاستبدال أو التعويض إذ نراه دورا أصليا ومحوريا لا يفارق الضمير في جميع استعمالاته.



فداستراتيجية، المتكلم في الإنشاء تناقض استراتيجية المخاطب في الفهم. إذ المتكلم يبني المعنى في نفسه ثم يقدمه على نحو تركيبى معين :

معنى ← لفظ

أما المخاطب فإنه يتقبل اللفظ ثم يبني المعنى :

لفظ ← معنى

وهو ما يجعله يتخذ مقولتي الجنس والعدد منارة يسألها على المفسر والمرجع.

وقد أبرز الجرجاني هذا الاختلاف بقوله (دلائل الإعجاز ص 306) : «ثم ترى الذين لهجوا بأمر اللفظ قد أبوا إلا أن يجعلوا النظم في الألفاظ فترى الرجل منهم يرى ويعلم أن الإنسان لا يستطيع أن يجيء بالألفاظ مرتبة إلا من بعد أن يفكر في المعاني ويرتبها في نفسه

على ما أعلمناك ثم تفتشه فتراه لا يعلم الأمر بحقيقته ونراه ينظر إلى حال السامع فإذا رأى المعاني لا تقع مرتبة في نفسه إلا من بعد أن تقع الألفاظ مرتبة في سمعه، نسي حال نفسه واعتبر حال من يسمع منه..

فلا نخال هذه الاتجاهات المتباينة في وصف الضمير الغائب إلا تردداً بين وصف منهج التكوين ووصف منهج التأويل وتعبيراً عما أشار إليه الشريف (2002 ج 1 ص 38 - 39) من فشل النظريات اللغوية في الفصل أو المزج بين لسانيات ثلاث : لسانيات المتكلم
لسانيات المخاطب
لسانيات التخاطب،

لصعوبة هذه المهمة وعسر النجاح فيها وذلك ، لحضور المخاطب في توجيه لسانيات المتكلم ولحضور المتكلم في توجيه لسانيات المخاطب في التأويل الدلالي ولكون لسانيات التخاطب ذات تنوع يصعب حصره..

قائمة المصطلحات

Anaphore	عائد
Catégorie dénomminative	مقولة تسموية
Condition quantitative	شرط كمية
Contexte standard	سياق معياري نموذجي
Déictiques	المشيرات المقامية
Entités classifiées	ذوات مصنفة
Localisation spatiale	الإحلال الفضائي
Mémoire immédiate	ذاكرة مباشرة
Mémoire discursive	ذاكرة خطابية
Niveau basique	مستوى قاعدي
Pronoms substitués	ضمائر معوضة
Pronoms nominaux	ضمائر اسمية
Prototype	الطراز
Relation coréférentielle	علاقة تحاولية
Sens procédural	معنى إجرائي
Vericonditionnel	شرط - صدقي

قائمة المراجع

المراجع العربية :

- الأزهري : «شرح التصريح على التوضيح لألفية ابن مالك في النحو، مطبعة مصطفى محمد صاحب المكتبة التجارية الكبرى بمصر 1358 هـ.
- الاسترابادي : «شرح الكافية، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان 1995
- الجرجاني (عبد القاهر) : «دلائل الإعجاز» تحقيق : د. محمد رضوان الداية د. فايز الداية. دار قتيبة ط. الأولى 1983
- خطابي (محمد) : لسانيات النصّ مدخل إلى انسجام الخطاب 1991 : المركز الثقافي العربي.
- سيويوه : «الكتاب» تحقيق : عبد السلام محمد هارون. دار سحنون للنشر والتوزيع 1990.
- الشريف (محمد صلاح الدين) (2002) : الشرط والإنشاء النحوي للكون. جامعة منوبة. منشورات كلية الآداب سلسلة لسانيات المجلد 16. تونس.
- مجدوب (عز الدين) : (2001) : مساهمة في دراسة المشيرات المقامية في القرآن : ضمير المتكلم المفرد الدال على الله في القرآن نموذجاً. مجلة موارد عدد 6 : كلية الآداب والعلوم الانسانية سوسة.

المراجع الأجنبية :

- Bloomfield : (1970) .Le Langage. Traduit par Janick Gazio. PAYOT, Paris.
- Jackendoff (1983) : Semantics and cognition. M. I. T. Press.
- Jakobson (Roman) (1963): Essais de linguistique générale. Ed. Point.
- Kleiber. G. (1994) : Anaphores et Pronoms. Champs linguistiques. Duculot.
- Lakatos (Imre) : (1994) : Histoire et méthodologie des sciences : Programme de recherche et reconstruction rationnelle. Traduit par C. Malmadou et J. Fabien Spits. Press universitaire de France 1994.
- Milner (J.C.) : (1982): Ordre et raison de la langue. Seuil Paris.
- Orecchioni (C. K.): (1980): L'énonciation de la subjectivité dans le langage. Armand Colin. Paris.
- Pollock (Jean-Yes) : (1997) : «Langage et cognition» : Imprimerie des Press Universitaires de France.
- Reboul et Moeschler (1994) : Dictionnaire encyclopédique de pragmatique. Ed. du Seuil.
- Sperber (D) et Wilson (D) : (1989) : La pertinence Communication et cognition. Minuit. Paris.

نرجس باديس